

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي  
دائرة الاستثمار الحكومي  
قسم الدراسات والبحوث

مرونة النمو القطاعية  
وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد  
البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي

[Aladin.jp@gmail.com](mailto:Aladin.jp@gmail.com)

2009

**ان** تحليل العلاقة بين الاستثمارات و النمو الاقتصادي تعتبر واحدة من اهم اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وتشخيص القطاعات الاساسية المحركة للنمو حتى يتسنى للمخطط اعادة توجيه الاستثمارات وفقا لمرونة النمو المتحققة التي تعتبر بمثابة اوزان نسبية لترجيح قطاع على قطاع اخر بما يحقق الهدف الذي يسعى اليه المخطط في وضع الاستراتيجيات المستقبلية.

ان هذه الورقة تحاول تحليل واقع الاستثمارات في العراق وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومعرفة الاتجاهات العامة للنمو في القطاعات الاقتصادية الاساسية خلال الفترة 1980 – 2008 ومن ثم استخراج مرونة النمو التي توفر لنا الاداة العلمية الضرورية لاعادة توزيع التخصيصات الاستثمارية وفق منهج علمي مدروس واعادة توجيهها نحو القطاعات الانتاجية الاساسية التي لها القدرة على خلق اكبر قيمة مضافة ممكنة بما يساهم في رفع الانتاج السلعي وزيادة العرض الكلي بما يحقق التوازن مع الطلب الكلي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة ذات نمو متوازن.

---

يمكن ارسال كافة الملاحظات و الاستفسارات على العنوان الالكتروني التالي:  
الدكتور علاء الدين جعفر [aladin632002@yahoo.co.uk](mailto:aladin632002@yahoo.co.uk)

## تقييم أولي لاداء الموازنات الاستثمارية في العراق :

ان التقييم الاولى لاداء الموازنات الاستثمارية السنوية هو تدني نسب التنفيذ ونسب الصرف قياسا بحجم التخصيصات الموضوعه , وحيث ان ادراج المشاريع الاستثمارية في الخطة يتم بناءا على مايرد من الجهات المنفذة من مقترحات وهي غالبا تكون الجهة المستفيدة من هذه المشاريع ايضا فأن هذا يؤشر ضعف واضح من قبل الجهات المنفذة في تقييم قدراتها التنفيذية وامكانياتها في تنفيذ الاعمال المناطة بها , وقد يشير هذا ايضا الى ان الجهات المنفذة تقترح التخصيصات لمشروعاتها بصورة تخمينية دون ان تستند الى دراسات جدوى حقيقية . يبدو من خلال تقييم أداء الموازنة هناك مغالاة في طلب التخصيصات مما يؤدي الى تضخم حجم الموازنة العامة للدولة وحجز مبالغ كبيرة كان يمكن ان توجه الى مجالات او قطاعات اخرى تساهم بشكل فاعل في دفع عجلة الاقتصاد الى الامام .

اما على المستوى الكلي للاقتصاد فان تعثر الخطة الاستثمارية عند مرحلة التنفيذ ربما يعود الى انعدام التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي ادى الى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون ان يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما ان تمويل هذا الانفاق يعتمد بصورة متزايدة على ايرادات النفط مما يشكل مزاحمة للانفاق الاستثماري الذي يحصل على نسبة متدنية من الدخل القومي والذي بدوره يؤدي الى انخفاض معدل الاستثمار والذي حتما سيقود الى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد . الجدول التالي يوضح نسبة كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يشير الى ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الناتج المحلي كانت حوالي 19.3% عام 2002 بينما لم تكن نسبة الانفاق الاستثماري سوى 2.8% اما اجمالي التكوين الى الناتج المحلي فكانت حوالي 5.4% في حين كانت نسبة التكوين في عام 1990 حوالي 25.5% مقابل 25.2% نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي و13.1% نسبة الانفاق الاستثماري وهذا يمثل تراجعاً واضحاً في السياسة الاستثمارية حيث لم تكن نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج سوى 6.3% و 7.2% عامي 2006 و 2007 على التوالي , الا انه بعد العام 2005 ونتيجة للتحسن النسبي في النشاط الاستثماري عاودت نسبة التكوين الى الناتج بالارتفاع مجددا لتصل الى حوالي 17% في عام 2006 ثم ترتفع بشكل ملحوظ عام 2007 لتبلغ حوالي 31.4% وهذا ما يعد مؤشر ايجابي يخدم مسار النمو الاقتصادي في العراق وقد كان هذا الامر واضحاً في تحقيق معدل نمو مرتفع خلال العام الماضي 2008 .

جدول ( 1 )  
الناتج المحلي و الانفاق الاستهلاكي الحكومي و اجمالي تكوين رأس المال الثابت في  
العراق للفترة 1990 – 2007 و بالاسعار الجارية  
( مليون دينار )

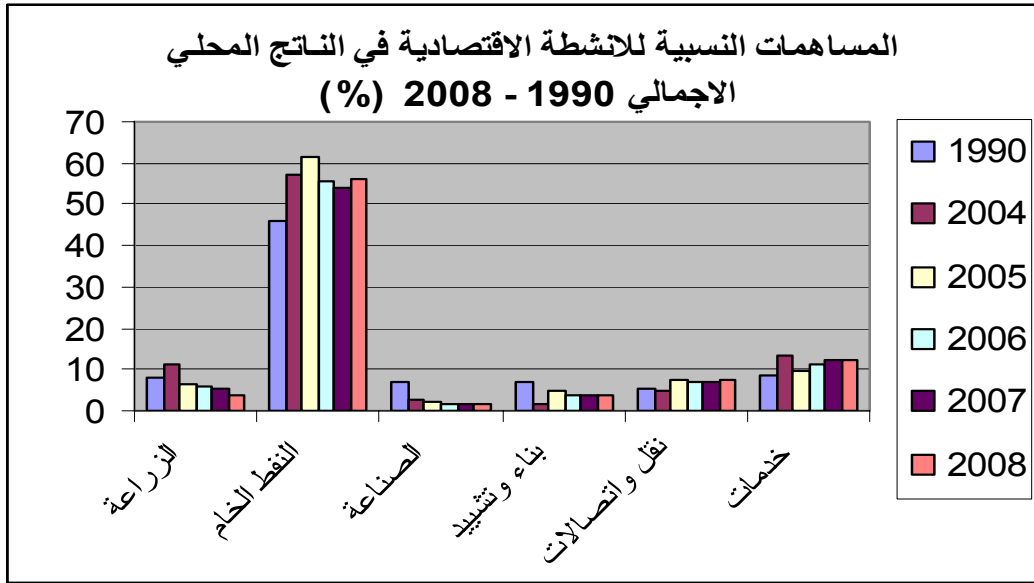
| السنة | الناتج المحلي<br>الاجمالي | الانفاق<br>الاستهلاكي<br>الحكومي | الانفاق<br>الاستثماري<br>الحكومي | تكوين رأس<br>المال الثابت | 1: 2<br>% | 1: 3<br>% | 1 : 4<br>% |
|-------|---------------------------|----------------------------------|----------------------------------|---------------------------|-----------|-----------|------------|
|       | (1)                       | (2)                              | (3)                              | (4)                       |           |           |            |
| 1990  | 24398.1                   | 6142.0                           | 3196.7                           | 6220.1                    | 25.2      | 13.1      | 25.5       |
| 2000  | 50213699.9                | 5944656.8                        | 347037.0                         | 146525.7                  | 11.8      | 0.7       | 0.3        |
| 2001  | 41314568.5                | 6488987.4                        | 578860.9                         | 2531440.9                 | 15.7      | 1.4       | 6.1        |
| 2002  | 41022927.4                | 7919966.3                        | 1162240.5                        | 2199076.8                 | 19.3      | 2.8       | 5.4        |
| 2003  | 29585788.6                | 3631594.9                        | -                                | -                         | 12.3      | -         | -          |
| 2004  | 47958545.6                | 13608947.3                       | 4254733.0                        | 2857807.0                 | 28.3      | 8.9       | 6.0        |
| 2005  | 64000056.6                | 14683390.3                       | 5423127.0                        | 10182362.2                | 22.9      | 8.5       | 15.9       |
| 2006  | 95587954.8                | 14984454.1                       | 6027681.0                        | 16282945.7                | 15.6      | 6.3       | 17.0       |
| 2007  | 107828462.5               | -                                | 7723043.7                        | 33832163.2                | -         | 7.2       | 31.4       |

- الجهاز المركزي للإحصاء  
- وزارة التخطيط , دائرة الاستثمار الحكومي

### الانفاق الاستثماري و معدلات الاستثمار :

تعتبر دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي ضرورية ومهمة لتعبر اولا عن هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ولتعتبر ثانيا عن مدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع و الخدمات . ويمكن معرفة الاهمية النسبية لكل قطاع في النمو الكلي من خلال نسب الزيادة المتحققة للناتج المحلي للقطاع منسوبة الى الزيادة المتحققة في الاقتصاد ككل . ويمكن مشاهدة المساهمات النسبية للقطاعات في الناتج المحلي من خلال الشكل التالي

شكل ( 1 )



يوضح الشكل اعلاه دور النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى , حيث ارتفعت نسبة مساهمة النفط الخام من 46.2 % عام 1990 الى حوالي 56.2 % عام 2008 كما نلاحظ ايضا ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من 8.1 % عام 1990 الى 11.4 % عام 2004 ثم ينخفض تدريجيا ليصل الى نسبة 3.5 % عام 2008 ليقابله انخفاض آخر في قطاع الصناعة التحويلية من 6.7 % عام 1990 ليصل الى 2.7 % عام 2004 ثم يستمر في التراجع ليصل الى 1.5 % عام 2008 ليؤشر هذا خلل واضح في السياسة الاستثمارية اذ استحوذ القطاع النفطي على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مما أدى الى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الانتاج الوطني من السلع المادية وهو ما يفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي.

أستنادا الى النظرية الاقتصادية فأن معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الشرط الاساس لتحقيق معدلات النمو المستهدفة و هي التي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو و الانفاق الاستثماري المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي . أن تكوين الاستثمارات الجديدة يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي و زيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لاجل رفع المستوى المعيشي للأفراد . من هنا يتبين أهمية الاستثمار

باعتباره الشرط الاول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي و التي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وان لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة .  
ندرج ادناه نسب الاستثمار التي تم استخراجها بعد جمع الانفاق الاستثماري مع المصروف من المنح الاجنبية وكانت النتائج كما يظهر في الجدول الاتي:

جدول (2)  
الانفاق الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004 - 2008 ( مليون دينار )

| النسبة (%) | ناتج محلي اجمالي<br>بالاسعار الجارية | الانفاق الاستثماري<br>مع المصروف من<br>المنح الاجنبية | السنوات |
|------------|--------------------------------------|---|---------|
| 11.9       | 47958545.0                           | 5697551.0   | 2004    |
| 10.7       | 64000065.0                           | 6856426.8   | 2005    |
| 6.9        | 95587954.0                           | 6570834.9   | 2006    |
| 7.5        | 107828462.0                          | 8024431.0   | 2007    |
| 13.3       | 155635503.6                          | 20753935.0  | 2008    |

على الرغم من التحسن الملحوظ على نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2008 الا انها اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف حيث لازالت هذه المعدلات بعيدة جدا عن المعدلات المطلوب تحقيقها لاجل تسريع عملية النمو الاقتصادي .  
ومن مراجعة صورة الاستثمارات الحكومية المتحققة خلال الفترة 2004 - 2008 نجد ان اجمالي حجم تخصيصات الاستثمار بلغ حوالي ( 67273148 ) مليون دينار في حين بلغ المصروف الفعلي ولنفس الفترة حوالي ( 41866689.7 ) مليون دينار وبنسبة تنفيذ قدرها ( 62.2% ) .  
ان هذا الحجم من الانفاق الاستثماري ادى الى ارتفاع واضح في معدل النمو الاقتصادي وبحدود ( 12.5% ) وهو معدل نمو كبير في فترة زمنية قصيرة وهذا يشير حقيقة الى وجود عوامل اخرى مهمة ساهمت بتحقيق هذا المعدل من النمو وان الامر لا يقتصر فقط على المتحقق من الانفاق الاستثماري مما يتطلب تحديد هذه العناصر ومعرفة دورها في النمو . ويوضح الجدول ادناه تطور حجم الاستثمار الحكومي في العراق خلال الفترة محل البحث بالمقارنة مع تطور معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي.

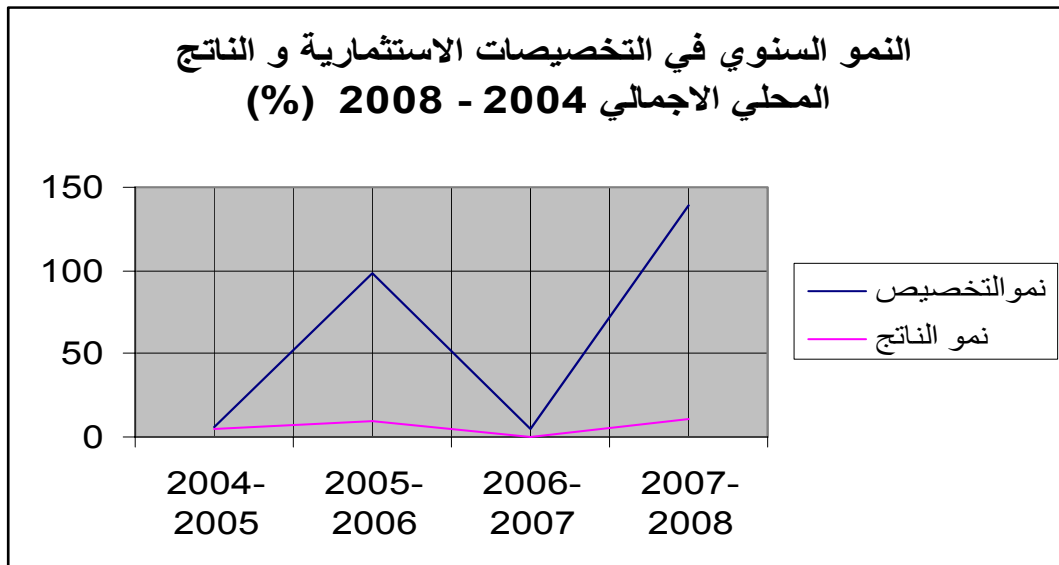
### جدول (3)

معدلات النمو السنوية للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الاجمالي 2004-2008

| السنوات     | التخصيصات الاستثمارية              |                               | معدل النمو السنوي<br>في الناتج المحلي<br>الاجمالي ( % ) |
|-------------|------------------------------------|-------------------------------|---|
|             | الزيادة السنوية<br>( مليار دينار ) | نسبة الزيادة السنوية<br>( % ) |   |
| 2005 - 2004 | 379.3 +                            | 6.6                           | 4.4   |
| 2006 - 2005 | 6046.1 +                           | 98.6                          | 10.2  |
| 2007 - 2006 | 546.1 +                            | 4.5                           | 0.4   |
| 2008 - 2007 | 17764.3 +                          | 139.6                         | 10.7  |

يبدو التذبذب واضحاً في الشكل أدناه في معدلات نمو التخصيصات الاستثمارية وهو ما يؤثر وجه آخر من أوجه الخلل في أعداد الموازنات الاستثمارية التي يتم إعدادها بعيداً عن المنهج العلمي وربطها بدرجة أكبر بالمتغيرات الخارجية المحيطة بها وخاصة حجم الإيرادات النفطية المتحققة والتي بدورها متعلقة بمستوى أسعار النفط العالمية المتأرجحة من حين إلى آخر.

شكل (2)

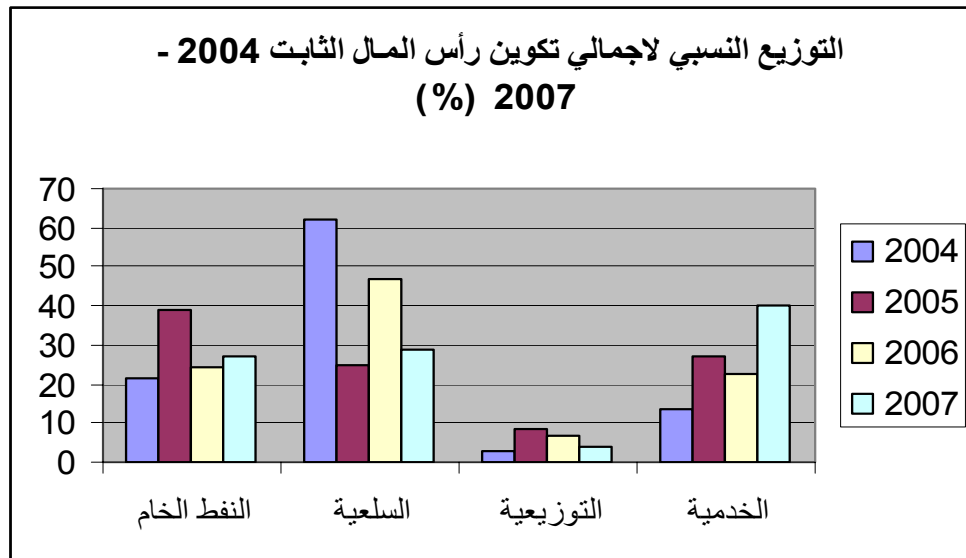


### تكوين رأس المال الثابت ومعامل رأس المال / الناتج

يعتبر مفهوم رأس المال / الناتج من المفاهيم الأساسية لتحديد كفاءة السياسة الاستثمارية لأنه يربط بين متغيرين مهمين جدا وهما رأس المال او التكوين الرأسمالي و الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من وجود عوامل اخرى مهمة تحدد مستوى النمو الاقتصادي الا انه يبقى لعامل رأس المال الاسبقية الاولى على غيره من العوامل . ومهما كانت المفاهيم التنموية مختلفة الا انه يمكن القول ان هناك اتفاق عام على ان تحقيق نمو اعلى يتطلب حتما استثمار اعلى , حيث ان تكوين رأس المال الثابت من العوامل المهمة لتحديد مستوى النشاط الاستثماري.

وفيما يخص التوزيع القطاعي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت نقدم الشكل التالي الذي يبين هيكل هذا التكوين موزع حسب الانشطة الاقتصادية الرئيسية حيث يبدو هناك تحيز واضح نحو الانشطة الخدمية مقابل تذبذب في نسب مساهمة القطاعات السلعية.

شكل ( 3 )





هذا وقد بلغ اجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2004 - 2007 حوالي ( 63705.9 ) مليون دينار ويوضح الجدول التالي اجمالي التكوين حسب الانشطة الاقتصادية :

جدول (4)  
اجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 2004 - 2007 بالاسعار الثابتة

| الانشطة الاقتصادية | التكوين ( مليون دينار ) | النسبة ( % ) |
|--------------------|-------------------------|--------------|
| النفط الخام        | 17503.3                 | 27.5         |
| السلعية            | 22748.3                 | 35.7         |
| التوزيعية          | 3356.3                  | 5.3          |
| الخدمية            | 20098.0                 | 31.5         |
| أجمالي التكوين     | 63705.9                 | 100.0        |

ولاجل احتساب معاملات رأس المال / الناتج خلال الفترة محل البحث فقد تم احتساب التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية و مقارنة ذلك بأجمالي التكوين وكانت النتائج كما مبين في الجدول ادناه الذي يبين ان معاملات رأس المال / الناتج قد جاءت متقاربة مع المعاملات التاريخية للاقتصاد العراقي مع بعض الاستثناءات وذلك نظرا لقصر الفترة محل البحث والتذبذب الحاصل في حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة فقد انعكس ذلك على النتائج المستخرجة. هذا وقد بلغ اجمالي معامل رأس المال / الناتج حوالي ( 3.4 ) وهو ما يؤكد ان الاقتصاد العراقي امامه طريق طويل حتى يحقق معدل النمو الاقتصادي المطلوب من جهة ورفع معدلات الاستثمار من جهة اخرى .

جدول ( 5 )  
معاملات رأس المال / الناتج للفترة 2004 - 2007 باستثناء النفط الخام

| الانشطة الاقتصادية | التغير في الناتج ( مليون دينار ) | أجمالي التكوين ( مليون دينار ) | معامل رأس المال / الناتج |
|--------------------|----------------------------------|--------------------------------|--------------------------|
| السلعية            | 2876.5                           | 22748.3                        | 7.9                      |
| التوزيعية          | 838.1                            | 3356.3                         | 4.0                      |
| الخدمية            | 10028.5                          | 20098.0                        | 2.0                      |
| الاجمالي           | 13743.1                          | 46202.6                        | 3.4                      |

## مروانات النمو و الاهداف الاستراتيجية للخطط التنموية

من المتطلبات الاساسية لاعداد الخطط التنموية طويلة الاجل هو استخراج معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي على المستوى الكلي وكذلك على المستوى القطاعي حتى يتسنى بعد ذلك استخراج مروانات النمو القطاعية والتي يمكن اعتبارها بمثابة اوزان نسبية يتم الاستعانة بها لاجل تحديد معدل النمو المطلوب في القطاع المعني الذي يحقق معدل النمو الاقتصادي المستهدف وحسب البدائل المطلوبة . ان هذه الاداة في التحليل الاقتصادي مهمة جدا في توزيع الاستثمارات المتوفرة على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو العام وبالتالي تساعد المخطط من توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوبة او التي يرغب بأن يعجل من عملية التنمية فيها على حساب قطاعات اخرى .

لقد بات واضحا ان هذه الخطط تعمل على تحقيق عدد من الاهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية و البشرية التي جاءت ضمن اهداف الالفية وخاصة فيما يتعلق بمعالجة الفقر وتحسين الواقع الصحي و التعليمي ..... الخ . ان تحقيق هذه الاهداف وغيرها مرتبط ارتباط وثيق بزيادة معدلات دخل الفرد بوتائر عالية ورفع مستوى التشغيل و الحد من البطالة وهذا ما يتطلب تحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام في ظل بيئة اقتصادية كلية مستقرة ( نمو من دون تضخم ) بموازاة اعتماد سياسة سكانية واضحة تعمل على خفض معدل نمو السكان قدر الامكان بما يعزز من النمو الاقتصادي المتحقق و المستهدف . وهنا قد لانضيف جديد عندما نؤكد على اهمية رفع معدلات الاستثمار وتوسيع حجم الطاقة الاستيعابية ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع و العمل على توسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي و العمل على ادارة الموارد المالية بكفاءة عالية حيث ان المشكلة في العراق ليست بندرة الموارد حسب ما نعتقد بقدر ما هي عدم الكفاءة في ادارة الموارد المالية المتوفرة .

وما يجب ذكره هنا وحسب ما ترى النظرية الحديثة في النمو فان زيادة رأس المال او رفع معدل الاستثمار ليس هو العامل الوحيد المسؤول عن زيادة معدل النمو الاقتصادي وان كان هو احد العوامل الاساسية بل لا بد هنا من البحث عن العوامل الاخرى المهمة التي تلعب دورا لا يقل اهمية عن رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة عنصر العمل وما يرتبط به من تنمية بشرية مستدامة وكذلك بقية عوامل الانتاج التي يطلق عليها (( مجمل انتاجية عوامل الانتاج Total factor productivity TFP )) وهي العوامل التي يمكن ان يكون للحكومة دورا رائدا فيها بما يجعلها اي هذه العوامل محركا اساسيا للنمو الاقتصادي.

## الاتجاهات العامة للنمو في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1980 - 2008

خلال كل الفترة ( 1980 – 2008 ) نجد ان هناك تباينا واضحا في مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدل النمو الفعلي المتحقق ففي الوقت الذي حقق القطاع الزراعي معدل نمو 2.3% وكذلك النفط الخام بحدود 6.8% نجد من جانب اخر ان قطاع الصناعة التحويلية حقق نموا سالبا بلغ - 2.1% وكذلك قطاع النقل و الاتصالات الذي حقق هو الآخر معدل نمو قريب من الصفر بحدود 0.2% وهذا حقيقة يشير الى التراجع الذي اصاب هذين القطاعين خلال الفترة السابقة وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي اصابه ضررا كبيرا نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال الفترات المنصرمة. اما القطاعات الخدمية الاخرى فقد حققت معدلات نمو مقبولة بحدود 7.1% لقطاع الكهرباء و الماء و 5.5% لقطاع المال و التأمين و 3.7% لخدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية وكذلك تجارة الجملة و المفرد بحدود 1.7% مما يعني ان جميع هذه القطاعات شكلت مجتمعة حوالي 18% من معدل النمو الاقتصادي البالغ 3.7% للفترة ( 1980 – 2008 ) وهو معدل متواضع في ظل ارتفاع معدل نمو السكان في العراق و الذي يبلغ حوالي 3% مما يشير الى عدم حصول تطور كبير في المستوى المعيشي للفرد على الرغم من طول الفترة البالغة حوالي 28 عام.

و للحصول على الاتجاه العام لمعدلات النمو القطاعية و المعبر عنه بخط اللوغارتم المرافق للاشكال البيانية القادمة فقد تم تقسيم المدة 1980 – 2008 الى ثلاث فترات متداخلة هي ( 1980 – 2008 ) و ( 1990 – 2008 ) و ( 2000 – 2008 )<sup>1</sup> وكما مبين في الجدول التالي حيث نشاهد ان الاتجاه العام للقطاع الزراعي هو التراجع من 2.3% الى 0.9% ثم ينحدر الى (-1.6%) وكذلك قطاع النفط الخام الذي تراجع بشكل كبير من 6.8% الى 2.1% ليصل الى (-1.1%) خلال الفترة الثالثة 2000 – 2008 و الامر نفسه مع قطاع الصناعة التحويلية الذي عانى كساد مستمر وبشكل عميق لتتراجع المعدلات فيه من (-2.1%) خلال الفترة الاولى 1980-2008 الى (-5%) خلال الفترة الثالثة 2000 – 2008 , وشهد قطاع النقل و الاتصالات ايضا تراجعا واضحا الى حدود (-4%) عند الفترة الثالثة . اما القطاعات الاخرى فقد حققت معدلات نمو واضحة وخاصة قطاع البناء و التشييد و المال و التأمين وقطاع تجارة الجملة و المفرد وقطاع الخدمات وكما هو واضح في الجدول والاشكال البيانية الاتية .

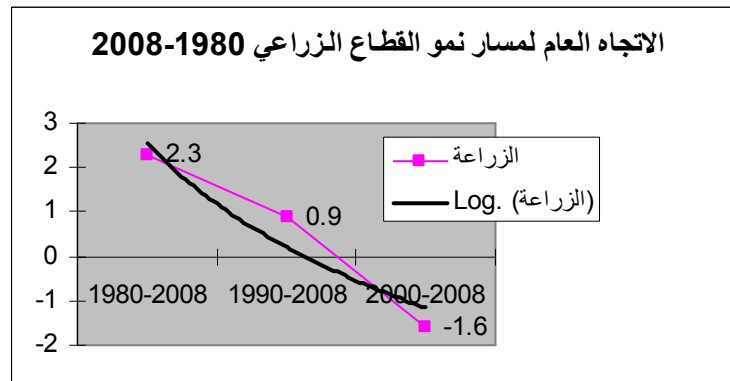
<sup>1</sup> تم اعتماد هذا التقسيم الزمني لاغراض العرض البياني و ليس لاغراض التحليل الاحصائي

جدول ( 6 )  
الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للسنوات ( 1980 – 2008 ) بالاسعار الثابتة  
لعام 1988

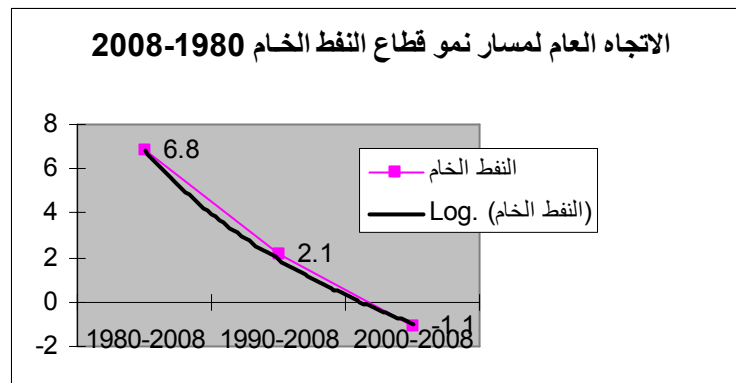
| معدلات النمو % |               |               | الناتج المحلي الاجمالي<br>( مليون دينار ) |         | النشاط<br>الاقتصادي                         |
|----------------|---------------|---------------|---|---------|---|
| - 2000<br>2008 | -1990<br>2008 | -1980<br>2008 | 2008                                      | 1980    |   |
| 1.6 -          | 0.9           | 2.3           | 4036.2                                    | 2150.4  | الزراعة و<br>الغابات                        |
| 1.1 -          | 2.1           | 6.8           | 23702.4                                   | 3780.3  | النفط الخام                                 |
| 20.9           | 5.2           | 2.1           | 103.8                                     | 57.4    | التعدين                                     |
| 5.0 -          | 1.1 -         | 2.1 -         | 1159.4                                    | 2113.4  | الصناعة<br>التحويلية                        |
| 9.9            | 5.7           | 7.1           | 803.3                                     | 117.6   | الكهرباء و<br>الماء                         |
| 21.1           | 3.5           | 0.6 -         | 2008.3                                    | 2392.4  | البناء و<br>التشييد                         |
| 4.0 -          | 1.7           | 0.2           | 1756.3                                    | 1672.2  | النقل و<br>الاتصالات                        |
| 8.6            | 2.6           | 1.7           | 3422.2                                    | 2113.0  | تجارة الجملة<br>و المفرد                    |
| 25.8           | 7.1           | 5.5           | 7007.7                                    | 1557.4  | المال و<br>التأمين و<br>الخدمات             |
| 10.9           | 7.5           | 3.7           | 9471.3                                    | 3462.5  | خدمات<br>التنمية<br>الاجتماعية و<br>الشخصية |
| 2.9            | 3.3           | 3.7           | 53205.2                                   | 19046.9 | الناتج<br>المحلي<br>الاجمالي                |

الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية  
معدلات النمو من استخراج الباحث

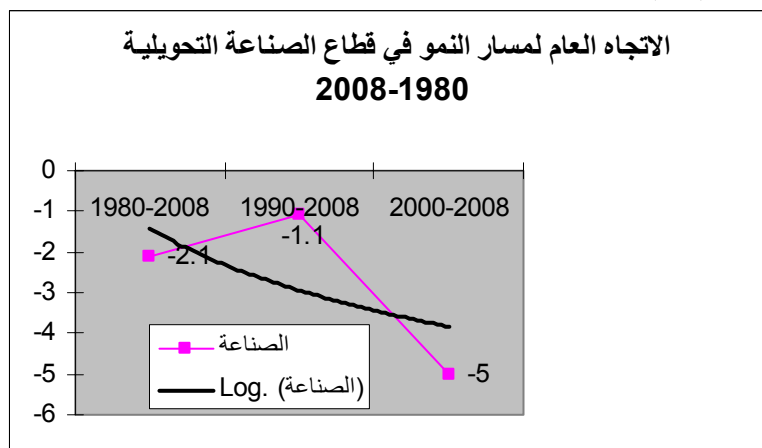
شكل (4)



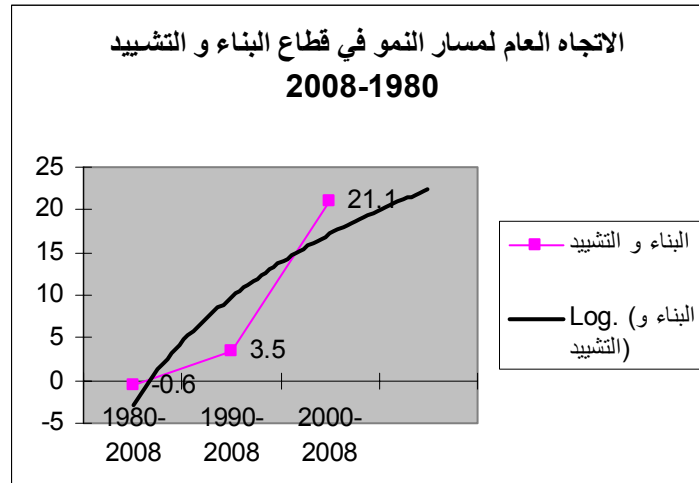
شكل ( 5 )



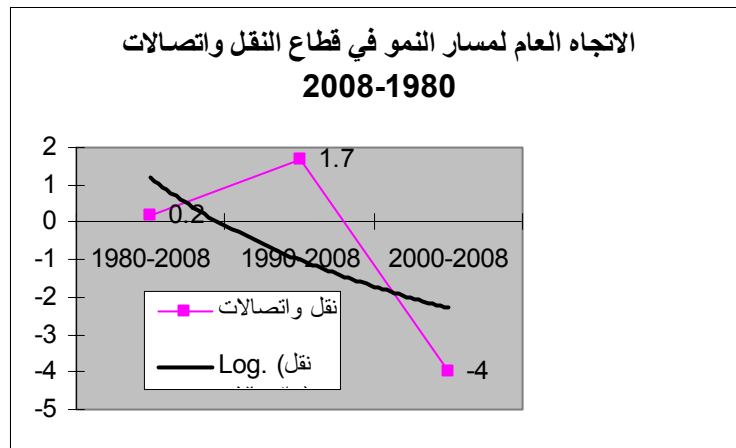
شكل ( 6 )



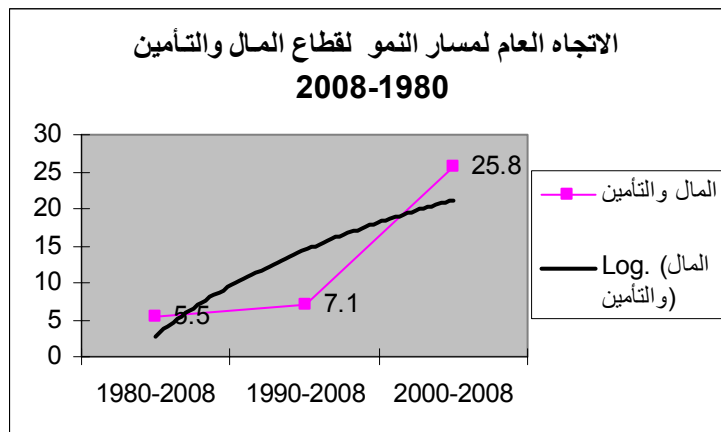
شكل ( 7 )



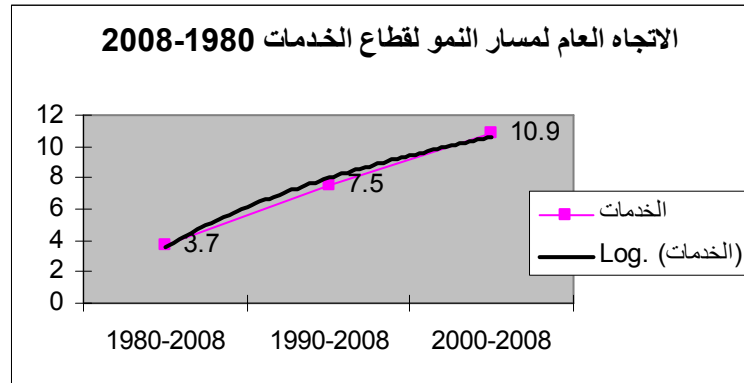
شكل (8)



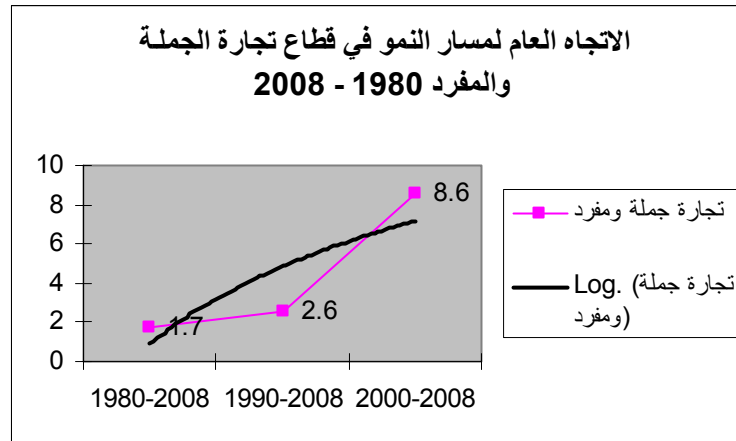
شكل (9)



شكل (10)



شكل (11)



## مرونة النمو القطاعية

نظرا لاهمية معاملات مرونة النمو في تحديد معدلات النمو المطلوب تحقيقها في القطاعات الاقتصادية لاجل تحقيق معدل النمو الكلي وضمن البدائل المقترحة فقد تم استخراج هذه المعاملات استنادا الى معدلات النمو التي حققتها القطاعات الاقتصادية خلال الفترة محل البحث حتى يتسنى لنا معرفة الوزن النسبي لكل قطاع ضمن البديل التنموي المقترح . ونظرا للتباين الحاصل في معدلات النمو المتحققة خلال الفترات الثلاث محل الدراسة فقد تم استخراج المعدل لمرونة النمو ومن ثم تنقيحه لازالة العلامة السالبة من بعض المرونة لاجل تسهيل عملية الاحتساب حيث كانت المرونة المنقحة كما مبين ادناه .

جدول ( 7 )  
مروانات النمو القطاعية المتحققة للفترة 1980 - 2008

| النشاط الاقتصادي                   | معدل مروانات النمو المتحققة | مروانات النمو المنقحة |
|------------------------------------|-----------------------------|-----------------------|
| الزراعة و الغابات                  | 0.11                        | 0.11                  |
| النفط الخام                        | 0.68                        | 0.68                  |
| التعدين                            | 3.1                         | 3.1                   |
| الصناعة التحويلية *                | - 0.87                      | 0.03                  |
| الكهرباء و الماء                   | 2.3                         | 2.3                   |
| البناء و التشييد                   | 2.7                         | 2.7                   |
| النقل و الاتصالات *                | - 0.81                      | 0.03                  |
| تجارة الجملة و المفرد              | 1.4                         | 1.4                   |
| المال و التأمين و الخدمات          | 4.2                         | 4.2                   |
| خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية | 2.4                         | 2.4                   |

- نظرا لتسجيل قطاع الصناعة التحويلية وكذلك قطاع النقل و الاتصالات نموا سالباً ومن اجل تسهيل عملية الاحتساب فقد تم افتراض ان معدل النمو فيهما قريباً من الصفر ( 0.1% ) .

من خلال مروانات النمو المتحققة في كل قطاع يمكن لنا تقدير معدل النمو الذي سيكون عليه القطاع ضمن البدائل الثلاث المقترحة للنمو . وحيث ان متوسط معدل النمو الذي تحقق خلال الفترة محل الدراسة ( 1980 - 2008 ) كان ( 3.3% ) لذا تم وضع ثلاث بدائل هي 6% و 8% و 10% . والجدول التالي يوضح معدلات النمو التي سيحققها كل قطاع ضمن البدائل الثلاث المقترحة ومن خلاله يمكن لنا إعادة تخصيص الموارد المتوفرة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي نجدها اكثر تأثيراً في عملية التنمية مثل القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية وقطاع النقل و الاتصالات و القطاعات الانتاجية الاخرى التي نجدها هامة جداً من ناحية الانتاج و التشغيل.



## جدول ( 8 )

معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وفقا لمرونيات النمو في ظل ثلاث بدائل مقترحة للنمو

| النشاط الاقتصادي            | البديل الاول<br>%6 | البديل الثاني<br>%8 | البديل الثالث<br>%10 |
|-----------------------------|--------------------|---------------------|----------------------|
| الزراعة و الغابات           | 0.7                | 0.9                 | 1.1                  |
| النفط الخام                 | 4.1                | 5.4                 | 6.8                  |
| التعدين                     | 18.6               | 24.8                | 31.0                 |
| الصناعة التحويلية           | 0.2                | 0.24                | 0.3                  |
| الكهرباء و الماء            | 13.8               | 18.4                | 23.0                 |
| البناء و التشييد            | 16.2               | 21.6                | 27.0                 |
| النقل و الاتصالات           | 0.2                | 0.24                | 0.3                  |
| تجارة الجملة و<br>المفرد    | 8.4                | 11.2                | 14.0                 |
| المال و التأمين             | 25.2               | 33.6                | 42.0                 |
| خدمات التنمية<br>الاجتماعية | 14.4               | 19.2                | 24.0                 |

من الجدول أعلاه وعلى سبيل المثال يمكن لنا معرفة معدل نمو القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها تحقيق البديل الثاني المستهدف وهو 8% حيث ينمو قطاع النفط الخام بمعدل 5.4% وقطاع الكهرباء و الماء بمعدل 18.4% و القطاع التجاري 11.2% و المال و التأمين 33.6% وقطاع الخدمات بمعدل 19.2% في حين نجد أن قطاعات مهمة جدا مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع النقل و الاتصالات لا تنمو إلا بحدود ضعيفة جدا تتراوح بين ( 0.2% - 1% ) مما يشير الى حاجة هذه القطاعات الى اهتمام اكبر واعطاءها حصة مناسبة من التخصيصات الاستثمارية لاجل رفع معدلات النمو المتحققة فيها.

## تقديرات الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية وفقاً لمرونة النمو المتحققة

استناداً الى الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في عام 2008 وفي ظل مرونة النمو المستخرجة للفترة 1980 – 2008 تم وضع ثلاث بدائل مقترحة للنمو في الناتج المحلي الاجمالي وكانت النتائج كما مبين في الجداول ادناه :

جدول (9)

البديل الاول ( 6% ) لنمو الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية  
( مليون دينار )

| النشاط الاقتصادي                   | الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 الاسعار الجارية | مرونة النمو | البديل الاول لمعدل النمو 6% |                   |
|------------------------------------|--|-------------|-----------------------------|-------------------|
|                                    |  |             | الناتج المحلي المقدر        | معدل نمو القطاع % |
| الزراعة و الغابات                  | 5399318.8  | 0.11        | 5437114.0                   | 0.7               |
| النفط الخام                        | 87537807.6                                       | 0.68        | 91126857.7                  | 4.1               |
| التعدين                            | 302385.8   | 3.1         | 358629.5                    | 18.6              |
| الصناعة التحويلية                  | 2331767.7  | 0.03        | 2336431.2                   | 0.2               |
| الكهرباء و الماء                   | 1307953.5  | 2.3         | 1488451.1                   | 13.8              |
| البناء و التشييد                   | 5972752.6  | 2.7         | 6940338.5                   | 16.2              |
| النقل و الاتصالات                  | 12030992.9                                       | 0.03        | 12055054.8                  | 0.2               |
| تجارة الجملة و المفرد              | 10078110.6                                       | 1.4         | 10924671.8                  | 8.4               |
| المال و التأمين و الخدمات          | 12033233.6                                       | 4.2         | 15065608.4                  | 25.2              |
| خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية | 19394459.4                                       | 2.4         | 22187261.5                  | 14.4              |
| الاجمالي                           | 155635503.6                                      | -           | 164973633.8                 | -                 |

جدول ( 10 )

البديل الثاني ( 8% ) لنمو الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية  
( مليون دينار )

| النشاط الاقتصادي                   | الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 الاسعار الجارية | مرونة النمو | البديل الثاني لمعدل النمو 8% |                   |
|------------------------------------|--|-------------|------------------------------|-------------------|
|                                    |  |             | الناتج المحلي المقدر         | معدل نمو القطاع % |
| الزراعة و الغابات                  | 5399318.8  | 0.11        | 5447912.7                    | 0.9               |
| النفط الخام                        | 87537807.6                                       | 0.68        | 92264849.0                   | 5.4               |
| التعدين                            | 302385.8   | 3.1         | 377377.4                     | 24.8              |
| الصناعة التحويلية                  | 2331767.7  | 0.03        | 2337363.9                    | 0.24              |
| الكهرباء و الماء                   | 1307953.5  | 2.3         | 1548616.9                    | 18.4              |
| البناء و التشييد                   | 5972752.6  | 2.7         | 7262867.2                    | 21.6              |
| النقل و الاتصالات                  | 12030992.9                                       | 0.03        | 12059867.0                   | 0.24              |
| تجارة الجملة و المفرد              | 10078110.6                                       | 1.4         | 11206859.0                   | 11.2              |
| المال و التأمين و الخدمات          | 12033233.6                                       | 4.2         | 16076400.0                   | 33.6              |
| خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية | 19394459.4                                       | 2.4         | 23118196.0                   | 19.2              |
| الاجمالي                           | 155635503.6                                      | -           | 168086344.0                  | -                 |

جدول ( 11 )  
 البديل الثالث ( 10% ) لنمو الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية  
 ( مليون دينار )

| النشاط الاقتصادي                   | الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 الاسعار الجارية | مرونة النمو | البديل الثالث لمعدل النمو 10% |                      |
|------------------------------------|--|-------------|-------------------------------|----------------------|
|                                    |  |             | معدل نمو القطاع %             | الناتج المحلي المقدر |
| الزراعة و الغابات                  | 5399318.8  | 0.11        | 1.1                           | 5458711.3            |
| النفط الخام                        | 87537807.6                                       | 0.68        | 6.8                           | 93490379.0           |
| التعدين                            | 302385.8   | 3.1         | 31.0                          | 396125.4             |
| الصناعة التحويلية                  | 2331767.7  | 0.03        | 0.3                           | 2338763.0            |
| الكهرباء و الماء                   | 1307953.5  | 2.3         | 23.0                          | 1608782.8            |
| البناء و التشييد                   | 5972752.6  | 2.7         | 27.0                          | 7585395.8            |
| النقل و الاتصالات                  | 12030992.9                                       | 0.03        | 0.3                           | 12067086.0           |
| تجارة الجملة و المفرد              | 10078110.6                                       | 1.4         | 14.0                          | 11489046.0           |
| المال و التأمين و الخدمات          | 12033233.6                                       | 4.2         | 42.0                          | 17087192.0           |
| خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية | 19394459.4                                       | 2.4         | 24.0                          | 24049130.0           |
| الاجمالي                           | 155635503.6                                      | -           | -                             | 171199054.0          |

واضح جدا ان استمرار هذا المسار في اتجاهات نمو الاقتصاد العراقي سوف لن يساهم في انقاذ القطاعات الانتاجية الاساسية وخاصة القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وكذلك قطاع النقل و الاتصالات . ان النموذج اعلاه المبني على مرونة النمو القطاعية يقدم فرصة جيدة لاعادة توزيع التخصيصات الاستثمارية الحكومية من جهة وتشجيع الاستثمار الخاص بشقيه المحلي و الاجنبي من جهة اخرى للاستثمار في هذه القطاعات و المساهمة في زيادة الانتاج السلعي بما يفتح المجال لمعالجة العديد من المشاكل الهيكلية التي رافقت الاقتصاد العراقي لعقود

طويلة من الزمن . وعلى المخطط تقع هذه المسؤولية في تحديد القطاعات التي يرى وجوب تخفيض معدل النمو فيها مقابل العمل على رفع معدل النمو في قطاعات أخرى يجدها أكثر أهمية لمتطلبات مستقبل الاقتصاد العراقي.

في هذا الاتجاه يمكن الاستعانة بمرونة ومعدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية لوضع جملة من الاسس التي يمكن الاعتماد عليها في سياسة اعادة تخصيص الموارد لاجل تعزيز النمو المتحقق و كذلك المساعدة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة التي تتضمنها الخطط التنموية المستقبلية. ان هذه الاسس يمكن تحديدها بما يلي :

1. العمل على تطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لاهمية ذلك في التخفيف من الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الهشة و المحرومة.
2. اهمية قطاع الصناعة التحويلية و القطاعات الانتاجية الاخرى في زيادة الانتاج المادي وزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.
3. العمل على تفعيل انماط متعددة للاستثمار في العراق بما في ذلك تعزيز المشاركة بين القطاع العام و الخاص وتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر.
4. وضع معايير محددة لاعادة صياغة اولويات الانفاق العام و الحد من الاستثمارات غير المنتجة و التي لا تتصف بصفة الديمومة و الاستمرارية.
5. دعم وتطوير الاسواق المالية و النظام المصرفي مما يساعد على رفع معدلات الادخار و ضمان رفع معدل الاستثمار الذي يساهم بتحقيق معدلات النمو المستهدفة.
6. التأكيد على اهمية التطور التكنولوجي وتطوير الموارد البشرية لاجل زيادة الانتاج و الانتاجية باعتبار ان الاخيرة احدى العوامل المهمة التي تساهم بتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب.